

القسم الثاني

الانحراف الاجتماعي في النظرية الوضعية الغربية

نظرية الانتقال الانحرافي ونقدها * نظرية القهر الاجتماعي ونقدها * نظرية الضبط الاجتماعي ونقدها * نظرية
الاصاق الاجتماعي ونقدها * «الجنائية» في المجتمع الوضعي * جرائم العنف * جرائم ضد الممتلكات * جرائم
بدون ضحايا * جرائم الطبقة العليا * «المجرم» في النظام الوضعي * نظام العقوبات في المؤسسة الوضعية *
«الجريمة» في نظرية الصراع الاجتماعي * نقد مفهوم «الجريمة» في نظرية الصراع * «عقوبة الموت» في النظام
الوضعي * الاضطراب العقلي *

نظرية الانتقال الانحرافي

تعتقد نظرية الانتقال الانحرافي ان الانحراف سلوك مكتسب . حيث يتعلم الفرد الانحراف كما يتعلم فرد اخر ، السلوك الذي يرتضيه النظام الاجتماعي¹ . ويستند ذلك الاعتقاد على استقرار نسب الجنايات في المناطق التي تحصل فيها لفترة زمنية طويلة. أي ان الانحراف اذا ظهر في بيئة اجتماعية معينة فلا بد له من الانتعاش والاستمرار في تلك البيئة ، حتى يتعمق في التركيبة الثقافية والاجتماعية للمحلة. وينتقل الطابع الانحرافي من فرد الى اخر ثم من جيل الى اخر دون ان تتغير الدوافع التي تؤدي الى ارتكاب الجنايات لدى هؤلاء الافراد .

و بموجب هذه النظرية فان الطابع الجنائي لمجموعة الافراد المنحرفين يساهم في اتساع دائرة الانحراف عن طريق استقطاب افراد جدد . حيث يُشبه رواد هذه النظرية ظاهرة الانحراف بألة المغناطيس التي تجذب اليها نشارة الحديد فحسب ، وتترك نشارة الخشب وذرات التراب . فعندما يدخل الفرد المؤهل للانحراف ضمن تلك الدائرة ، تقيّم نظرتة الشخصية للقيم الاخلاقية من قبل المجموعة المنحرفة، ثم توضع تحت الاختبار، وبعدها يصبح سلوكه الاجتماعي مرهوناً بالقبول من قبل المنحرفين . وعندما يتم ذلك ، تنقلب الموازنات الاجتماعية في تصوراتة الجديدة ، فيصير عنده الانحراف اعتدالاً والاعتدال انحرافاً .

ولما كان الانسان يولد نقياً من بذرة الانحراف ، فان العوامل التي تساعد على تكوين شخصيته الانحرافية، لا بد وان تكون متسلسلة الحدوث خلال مسيرته الحياتية من الطفولة وحتى البلوغ، ومرتبطة بالبيئة التي يعيشها الفرد خلال ادوار نموه المختلفة .

ومن تلك العوامل المتضافرة التي تحيط بالفرد، حسب زعم نظرية الانتقال:

الاول: ارتباطه بالمنحرفين عن طريق الصداقة والمودة.

الثاني: عامل العمر ، فاذا شب الفرد في محيط منحرف ، فان شخصيته اليافة تكون اكثر تقبلاً للانحراف من شيخ طاعن في السن .

الثالث: النسبة بين انفتاحه على الافراد الذين يعتبرهم المجتمع سائرين على خط الاعتدال وبين انفتاحه على

¹ الحارجون: دراسات في علم اجتماع الانحراف- هاورد بيكر. نيويورك: المطبعة الحرة، 1973.

الافراد الذين يعتبرهم المجتمع منحرفين عن الخط المتفق عليه . فاذا كانت نسبة الاتصال والانفتاح على المنحرفين اكبر كانت فرص انحراف ذلك الفرد اعظم .

نقد نظرية الانتقال الانحرافي:

وتنظر نظرية الانتقال الانحرافي الى بعض جوانب الانحراف واسبابه فتعطي تحليلاً مسهباً عن تفكير المنحرفين المناوئين لتوجهات المجتمع الكبير ، وتزعم بان التوجه الاجتماعي هؤلاء يعدّ انحرافاً عن توجه التيار العام ، فمثلا تعتبر التمرد المسلح بكافة اشكاله انحرافاً عن الخط العام للنظام الاجتماعي . وتعتبر التهريب وادارته انحرافاً عن الخط الاجتماعي العام ، لان المهربين يخالفون القانون الذي اقره المجتمع الكبير ودعا الى احترامه ومراقبته وتطبيقه على الافراد دون استثناء . فتجمع المهربين الصغير منحرف عن المجرى الاجتماعي العام في نظر المجتمع، على عكس نظرة افراد المجموعة المهربة لبعضها البعض التي تعتقد ان عملها هذا ليس انحرافاً عن الخط الاجتماعي العام . بل ان الانحراف الحقيقي ينبع من النظام الاجتماعي نفسه الذي يساهم في تجريمهم وابعادهم عن الساحة الاجتماعية بما فيها من خيرات وفرص، ولذلك فهم يفهمون التهريب على اساس وسيلة من وسائل تحقيق العدالة الاجتماعية. ولهذا السبب نلاحظ ان هؤلاء الافراد لا ينظرون الى عملهم نظرة انحرافية ولا يتصورون ان توجههم الفكري بعيد عن المنحى الاخلاقي السليم . والدليل على ذلك ان اغلب هؤلاء يرجعون الى سابق عهدهم في الاجرام عندما يطلق سراحهم من السجون بعد قضائهم مدد عقوباتهم فيها .

ومع ان هذا التحليل يسلم بصدق ضوءاً على بعض جوانب المشكلة الانحرافية في المجتمع ، الا ان هذه النظرية لا تخلو من هفوات. حيث تعجز عن تفسير ظاهرة متميزة تعكس تناقض فكرة الانتقال الانحرافي من الصميم . فالكثير من الصبيان الذين ينشأون في مجتمع انحرافي لا يتعلمون الانحراف من اهلهم واصدقائهم والبيئة التي يعيشون فيها ، ولا تبلور في نفوسهم الشخصية الاجرامية المناوئة للمجرى الاجتماعي العام ، بل ان الذي يدفعهم للانحراف او ارتكاب الجناية حاجاتهم الاساسية التي لم يشبعها النظام الاجتماعي . فكيف تطبق نظرية الانتقال آراءها على هؤلاء الافراد؟

من طرف آخر نلاحظ ان هناك افراداً يعيشون في بيئة شديدة الانحراف ويلتقون بافراد المجموعة

المنحرفة بشكل مستمر، ولكنهم لا ينشأون في حياتهم الاجتماعية نشأة اخلاقية منحرفة عن الجرى الاجتماعي العام. وهناك لون ثالث من الافراد وهم افراد الطبقة الغنية ممن لا يرتبطون بأية فئة فقيرة ومنحرفة اجتماعياً، ثم ينشأون في حياتهم اللاحقة نشأة اجرامية، فكيف تفسر نظرية الانتقال ذلك السلوك الانحرافي؟ علماً بان الانحراف عموماً لا يحتاج الى معلم، فالسارق الجائع يعرف بالغريزة كيف يفعل فعلته ، والقاتل يعرف بالغريزة كيف يقتل ، والغاصب في مجتمع منحل يعرف كيف يتعامل مع ضحيته . وفي جميع تلك الجنائيات يكون الدافع مساوياً للفعل نفسه. ولكن نظرية الانتقال تفشل في تحليل دوافع الانحراف وكشف اسباب نشوء الجنائية، بل انها تحاول صب جهداً في تفسير وسائل التحريم كتقليد المنحرفين والاختلاط بهم. وهذا العجز في تفسير نشوء الجريمة يدل على قصور هذه النظرية وعدم تمييزها بين الانحراف الاقتصادي وبين الانحراف الاخلاقي والسياسي.

نظرية القهر الاجتماعي

ويؤمن مصممو هذه النظرية - المعارضة للفكرة الرأسمالية - بان الانحراف ظاهرة اجتماعية ناتجة عن القهر والتسلط الاجتماعي الذي يمارسه بعض الافراد تجاه البعض الاخر ، فالفقر مرتع خصب للجريمة ، والفقراء يولدون ضغطاً ضد التركيبة الاجتماعية للنظام ، مما يؤدي الى انحراف الافراد² . بمعنى ان الفقر ، باعتباره انعكاساً صارخاً لانعدام العدالة الاجتماعية بين الطبقات ، يولد رفضاً للقيم والاخلاق الاجتماعية التي يؤمن بها الرعييل الاكبر من افراد النظام الاجتماعي. وعندما يختل توازن القيم الاجتماعية - كما يعتقد (اميلي ديركهايم) من رواد هذه النظرية الاوائل - سادت حالة من الفوضى والاضطراب المجتمع والافراد. ويضرب على ذلك مثلاً ويقول: ان التطور الصناعي الذي حدث في البلدان الرأسمالية في القرون الثلاثة الماضية ادى الى اختلال في توازن القيم الاخلاقية والاجتماعية ، وهذا ادى بدوره الى احساس الناس بانعدام منار الهداية والتهيار معالم الاخلاق . ونتيجة لذلك فقد ضعف وازع السيطرة على سلوك الانسان - صاحب الرأسمال - على نطاق الشهوة والرغبة الشخصية، فاصبح الفرد منحللاً متهتكاً لا يرى اية ضرورة لفرض التهذيب الاجتماعي القسري عليه او على الافراد المحيطين به.

² سياسة الانحراف - ادوين شور. برنتس هول، 1980.

ويدعي زعماء هذه النظرية ايضاً بان الانحراف يعزى الى عدم التوازن بين الهدف الذي يبتغيه الفرد في حياته والوسيلة التي يستخدمها لتحقيق ذلك الهدف في النظام الاجتماعي . فاذا كان الفارق بين الهدف الطموح والوسيلة المشروعة كبيراً ، اصبح الاختلال الاخلاقي لسلوك الفرد امراً حتمياً. فحسب ادعاء النظام الرأسمالي ، يستطيع الفرد ، نظرياً ، ان يصبح اغنى انسان في المجتمع بمجده، او ان يمسي فاشلاً في تحصيل رزقه اليومي. وبين هذين الطريقتين تكمن روعة الفكرة الرأسمالية.

الا ان هذا الادعاء يكذبه الواقع الخارجي. فكيف يستطيع الافراد جميعاً ان يكونوا اغنياء في وقت واحد، والمال محدود بمحدود النظام الاجتماعي والاقتصادي. أي ان المال اذا تراكم عند الطبقة الغنية فانه سيسبب حرماناً ونقصاناً عند الطبقة الفقيرة . فالفرد الذي لا يصل الى تحقيق اهدافه عن طريق الوسائل المقررة اجتماعياً ، يسلك مسلكاً منحرفاً يؤدي به الى هدفه كالسرقه ، والغصب. وهنا يلعب القهر الاجتماعي دوراً في توليد ضغط لدى بعض الافراد كي ينحرفوا اجتماعياً .

نقد نظرية القهر الاجتماعي:

وبطبيعة الحال ، فان ركون النظام الى القهر الاجتماعي ناتج اساساً من عجزه في اشباع حاجات الناس اشباعاً يتناسب مع كرامتهم وحقهم في العيش الكريم الرغيد. ولا ريب ان المتسلطين على رأس المال، والمتسلقين على اكتاف الناس لا يريدون للفقراء نفص غبار الفقر عن اسمائهم البالية ، والنهوض الى طبقة اجتماعية ارفع وارقي . فلكي يبقى اصحاب الرأسمال في مواقعهم الاجتماعية والاقتصادية ، فاهم يسلطون على الفقراء من يظلمهم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً . ولذلك فان الانحراف يشكل ظاهرة رفض خطيرة ضد النظام الاجتماعي القائم على اساس الظلم وانعدام العدالة الاجتماعية .

ومع ان نظرية القهر الاجتماعي تقدم تحليلاً وجيهاً لمنشأ الانحراف الا انها تتجاهل الانحراف الناتج عن الاضطرابات العقلية والامراض النفسية . وتفشل هذه النظرية ايضاً في الاجابة على تساؤلات كثيرة منها : لماذا يميل بعض افراد الطبقة الثرية الى ارتكاب الجناية، كالقتل والاعتداء والاعتصاب ، في حين اهم يملكون كل وسائل الثروة والمنزلة الاجتماعية ؟ ولماذا يستخدم بعض الاغنياء طرق الرشوة والاحتيال لجمع اقصى ما يمكن جمعه من الاموال مع انتفاء ظاهرة القهر الاجتماعي عنهم ؟ ولماذا يقبل بعض الفقراء القهر الاجتماعي

وينحرف آخرون عن القوانين التي أقرها النظام الاجتماعي؟ بل من الذي يحدد طبيعة الانحراف ومن الذي يحدد شروط الاستقامة في النظام الاجتماعي؟ ومع أن هذه النظرية لا تجيب على تلك التساؤلات إلا أنها أعمق تحليلاً من بقية النظريات الخاصة بمعالجة أسباب الانحراف الاجتماعي.

نظرية الضبط الاجتماعي

وتعتقد نظرية الضبط الاجتماعي أن الانحراف ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد³. فتبدأ بطرح رأيها عبر تساؤل غير معهود قائلة: كيف لا ينحرف الأفراد، وأمام أعينهم كل هذه المغريات؟ فللأنحراف إذن، مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه. والاصل - حسب هذه النظرية - أن السلوك المعتدل للأفراد في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع، عن طريق القانون، على تعاملهم مع الآخرين. ولكن لو ألغى القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس، لما حصل ذلك الاعتدال الاجتماعي في السلوك، ولانحرف أفراد المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية.

وتعتمد هذه النظرية على تجارب أميلي ديركهيم أيضاً، الذي آمن بأن الانحراف يتناسب عكسياً مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد، فالمجتمع المتناسك رَحِمياً يتضائل فيه الانحراف، على عكس المجتمع المنحل. ويثبت ذلك انتشار نسب الانتحار في المجتمعات التي لا تقيم لصلة الرحم وزناً أو التي لا تهتم بعلاقات القربى والعشيرة. وعلى هذا الأساس بنى رواد هذه النظرية رأيهم القائل بأن أفراد المجتمع المتناسك من ناحية العلاقات الرَحِمية والإنسانية أكثر طاعةً للقانون وأكثر اتباعاً للقيم التي يؤمن بها من أفراد المجتمع المنحلل في علاقات أفرادها الاجتماعية.

ويرى رواد هذه النظرية، أنه من أجل منع الانحراف الاجتماعي بين الأفراد لابد من اجتماع أربعة

عناصر مهمة هي:

1 — الرحم والقربة: حيث أن شعور الناس بصلاهم الاجتماعية المتينة يقلل من فرص انحرافهم. فالفرد يشعر بالمسؤولية الأخلاقية والالتزام العاطفي في أغلب الأحيان، تجاه عائلته وأصدقائه وعشيرته. وهذه المسؤولية

³ الاعراف، الانحراف، والسيطرة الاجتماعية. جاك جيسس. السفائر 1981.

حكمها حكم القانون الاجتماعي في المجتمعات الانسانية ، فأى حرق لهذه القوانين الاجتماعية يؤدي الى عزل الفرد المنتهك لحرمتها ، عزلاً اجتماعياً. وذلك العزل يعدُّ عقوبة شخصية رادعة ، لان المقاطعة الاجتماعية عقوبة قاهرة ضد المنحرف . اما الافراد الذين لا تربطهم صلة رحم او قرابة بالآخرين ، فهم اقل اكرثاً للمخاطر التي يترتب عليها ارتكاب الجرم او الجناية ، لان السرقة مثلاً لا تعرض التزامهم الاجتماعية للخطر، فاهم ابتداءً لا يلزمون انفسهم بالالتزامات الشخصية المعهودة بين الافراد .

2 — الانشغال الاجتماعي : وهو انغماس الفرد في نشاطات اجتماعية سليمة تستهلك طاقته الفكرية والجسدية، كالخطابة، والكتابة، والرياضة، والعمل الخيري. وهذا الانشغال يقلل من فرص الانحراف . اما الافراد الذين لا يملكون عملاً او هوايةً تستوعب اوقاتهم ، فغالباً ما تفتح لهم ابواب الانحراف .

3 — الالتزام والمتعلقات : وهو استثمار الافراد اموالهم عن طريق تملك العقارات واستثمار المنافع والمصالح التجارية . ولا شك ان مصلحة هؤلاء الافراد المالية والتجارية تقتضي منهم دعم القانون والنظام الاجتماعي. اما الذين لا يملكون داراً أو عقاراً أو لا يستثمرون في المجتمع اموالهم ولا اولادهم ، فاهم معرضون للانحراف اكثر من غيرهم .

4 — الاعتقاد : وهو ان الاديان عموماً تدعو معتنقيها الى الالتزام بالقيم والمبادئ الخلقية . فالمؤمنون بالاديان السماوية يحرّمون على انفسهم سرقة اموال الغير ، لان تلك الاديان تأمرهم بالتكسب الشرعي الحلال ، وبذلك تضمن لهم معيشة كريمة . ويقوم الدين ايضاً بتهديب السلوك الشخصي للناس في كل مجالات الحياة الاجتماعية .

وبالجملة ، فان الافراد الذين تربطهم الاواصر الاجتماعية المتينة، وينغمسون في اعمالهم ونشاطاتهم ويستثمرون في المجتمع اموالهم واولادهم ويطبقون بكل ايمان احكام دينهم، تتضاءل عندهم فرص الانحراف الاجتماعي ، وتزداد من خلال سلوكهم فرص الاستقرار والثبات على الخط الاجتماعي السليم .

نقد نظرية الضبط الاجتماعي:

ولا شك ان هذه النظرية تعدّ من اقرب النظريات الوضعية للواقع الاجتماعي والرسالة الدينية، وافضلها على الاطلاق من حيث تحليل الرابط الاجتماعي ودوره في تقليل الجريمة . فالمشردون والجياع في

المجتمعات الانسانية يفتقدون الاحرام والاقارب افتقاداً مادياً ومعنوياً ، فقد ينحرف الابن اذا افتقد المعيل ، وقد تنحرف البنت اذا كان ولي امرها منغمساً بشهواته ولذاته . وهؤلاء الجياح والمشردون يشكلون بذور الجريمة في المجتمع الانساني ، وما الازقة الفقيرة في المدن الكبيرة الا اراضٍ خصبة لانبثاق الانحراف ، لان المشردين فيها يفتقدون للعناصر الاربعة التي آمنت نظرية الضبط الاجتماعي بها، من أجل بناء المجتمع السليم الخالي من امراض الانحراف .

ومع ايجابيات نظرية الضبط، الا انها لا تخلو من هفوات ايضاً. فهي تفتقد الى رؤية واضحة لدور الردع في منع الانحراف الاجتماعي. ولا تتعرض النظرية الى الانحراف بين افراد الطبقة السياسية الغنية الذين تتوفر فيهم جميع عناصر منع الانحراف الاجتماعي . فالرأسماليون الاغنياء ، يتمتعون بافضل الصلات العائلية، ويمارسون افضل الهوايات البدنية ، والفكرية ، ويستثمرون اموالهم المتراكمة في العقارات والمزارع والمصانع، ويعتقدون بديانتهم النصرانية او اليهودية ، ولكن - مع كل ذلك - نرى من يرتكب جرائم الغصب، والسرقه، والتآمر للايقاع بالمناوئين. وهؤلاء الافراد الاغنياء متكاملون مع النظام الاجتماعي ومدافعون عنه بكل حماس لانه يحميهم ويحمي ممتلكاتهم ، ولكنهم مع ذلك ينحرفون عن المجرى الاخلاقي العام ، فكيف تفسر نظرية الضبط الاجتماعي هذا السلوك ؟ وكيف تفسر هذه النظرية انحراف الافراد الذين يملكون استثمارات واسعة ، لا لشيء الا لزيادة الثروة والسيطرة على مقدرات النظام الاجتماعي ؟ الا يعدّ حرق القوانين الاقتصادية المقررة من قبل النظام الاجتماعي انحرافاً عن خط المجرى العام للمجتمع ؟ او ليس حرق القوانين والتعليمات السياسية المقررة من قبل النظام السياسي انحرافاً عن الخط الاجتماعي العام ؟

نظرية الالتصاق الاجتماعي

وتبني هذه النظرية رأيها على فكرة مهمة لم تتطرق اليها النظريات الاجتماعية السابقة . فتشير الى ان الانحراف الاجتماعي ناتج من نجاح مجموعة من الافراد بالاشارة الى افراد آخرين بانهم منحرفون. فاذا الصق السياسيون الاوروبيون مثلاً فكرة «التخلف» بالافارقة ، وكرروها في وسائلهم الاعلامية ، اصبح الافارقة جميعاً متخلفين في المرآة الاجتماعية الاوروبية ، واذا الصق نفس الساسة فكرة «التحضر» على الشعب الالماني مثلاً، اصبح الالمانيون متحضرين في نفس المرآة الاجتماعية الاوروبية حتى لو كان الواقع عكس ذلك تماماً .

وتستند فكرة الانحراف التي تؤمن بها هذه النظرية ، على فرضية الصراع الاجتماعي بين الافراد ومحاولة اتهام بعضهم البعض بالحيود عن المجرى العام للسلوك الاجتماعي .

وتقسم هذه النظرية الانحراف الى قسمين:

الاول : الانحراف المستور ، وهو الانحراف الذي يرتكبه الافراد غالباً في فترة ما من فترات حياتهم ، ويبقى مستوراً دون ان يكتشفه احد. فقد يسرق الطفل مالاً من ابيه ، ولكنه يتحول بعد البلوغ الى فرد مستقيم في حياته الاجتماعية اللاحقة. وقد يتحايل فرد ثري مرة واحدة عن دفع الضريبة، ولكن سلوكه العام سلوك مقبول من الناحية الاجتماعية. وقد يحدّث الفرد نفسه بانحراف فكري ، ولكنه سرعان ما يعود الى رشده ويبقى سلوكه الاجتماعي مستقيماً .

الثاني: الانحراف غير المستور. فعندما يُتَّهم نفس هؤلاء الافراد بالانحراف علنياً ، يتبدل الوضع النفسي والاجتماعي للمتهمين بدلاً جذرياً . فاذا الصقت تهمة السرقة بالشخص الاول مثلاً ، وتهمة التحايل بالثاني ، وتهمة الزندقة بالثالث ، شعر هؤلاء الافراد بالاهانة والذل ، لان الآثار المترتبة على انحرافهم تعني اولاً : انزال العقوبات التي اقرها النظام الاجتماعي بهم ، وثانياً : افتضاح امرهم امام الناس ، وثالثاً : انعكاس ذلك الافتضاح على معاملة بقية الافراد لهم؛ ولذلك فان الصفات القاسية التي يستخدمها النظام ضدهم كصفات السرقة والاحتيال والزندقة انما وضعها في الواقع ، النظام الاجتماعي والسياسي والصقها هؤلاء الافراد . وهذا اللصاق هو الذي يعرف المجتمع الكبير بانحراف الافراد عن النظام المتفق عليه بين الناس. وعلى نفس الاساس يتصرف المنحرف بقبوله التعريف الاجتماعي ورضوخه للعقوبة الصادرة بحقه . ولو كان المجتمع لا يعترف بهذا اللصاق لما اصبحت المنحرف منحرفاً ، ولما قبل المنحرف بالعقوبة الصادرة بحقه ولاعتبرها اححافاً . فالزنى في المجتمع المتدين مثلاً يعدُّ انحرافاً عن الخط العام للمجرى الاجتماعي ويستحق مرتكبه عقوبة جسدية ، اما في المجتمع العلماني الحديث فان الزنى يعدُّ قضية شخصية ، وليست انحرافاً عن الخط العام للمجرى الاجتماعي، بل قد يعدُّ انحرافاً عن الخط العام للمجرى الشخصي ، اذا ما افترضنا ان الزواج هو السلوك العام المقبول اجتماعياً. وطالما الصق المجتمع تهمة الانحراف بالافراد الشاذين عن الطريقة المتبعة ، فان دائرة الانحراف ستوسع مع مرور الزمن لان هؤلاء المنحرفين ينظرون الى انفسهم بالمرآة الاجتماعية التي تدينهم وتحدد من علاقتهم الاجتماعية ، فيتقارب المنحرفون بسبب الضغط الاجتماعي المسلط على سلوكهم ، فيصبح لهم مجتمعهم

الانحراف الصغير داخل المجتمع الانساني الكبير .

نقد نظرية الالتصاق الاجتماعي:

وليس هناك من شك ان نظرية الالتصاق تتناول قضية مهمة وخطيرة ، وهي ان الفرد يصبح منحرفاً في سلوكه عندما يتهمه الاقوياء في النظام الاجتماعي بالانحراف . فاذا اراد رجال السياسة مثلاً ادانة فكرة الطلاق ، فما عليهم الا ان يلهبوا شعور الرأي العام بذلك ويتهموا من يقوم بعملية الطلاق بالانحراف عن التعاليم الاجتماعية. وهنا يحدث الصراع بين النظريات الاخلاقية المتنافسة، فاذا نجح مسعى رجال السياسة بالصلاق فكرة الانحراف بمناوئهم ، اعتبر سلوك هؤلاء السياسيين الشكل الطبيعي للسلوك الاجتماعي ، اما سلوك المتهمين فسيوصم بالانحراف .

وتعتمد طريقة تجريم الافراد ايضاً على اسلوب تفكير المجموعة المتهمة التي تملك وسائل القوة والثروة والمثولة الاجتماعية . فمد اليد استعطاءً في الطرقات من قبل المعدمين يعد انحرافاً ، في نظرها ؛ اما تبذير الثروة من قبل الاغنياء فانه لا يعد انحرافاً في النظام الاجتماعي ، لان الاقوياء هم الذين يلصقون التهم بالفقراء. وشرب الخمر في النظام الاجتماعي العلماني لا يعد جريمةً ولا انحرافاً مع انه يسبب ضرراً معتداً به عند العقلاء، ولكن استخدام المخدرات كالحشيش ونحوه يعتبر انحرافاً ومنافاةً للقانون لان الشركات التي تنتج مواد الخمر والتدخين ونحوها اقوى وامضى في المجتمع الصناعي من تلك التي تنتج المخدرات .

ومع ان لهذه النظرية آراءً ووجهةً في تفسير ظاهرة الانحراف الاجتماعي الا انها لا تخلو من بعض الهفوات ايضاً . فالنظرية تبرر ظاهرة الانحراف المستور باعتباره عملاً انحرافياً لم ينتج عن طريق الالتصاق الاجتماعي . الا ان السارق في البيع والشراء يعد سارقاً بغض النظر عن الصاق التهمة به او عدم الصاقها به . والاحتال في دفع الضريبة يعد محتالاً ان الصقت التهمة به ام لا ، والقاتل الذي لم تكشف جريمته يعتبر قاتلاً في كل الاحوال الصقت التهمة به ام لم تلصق . ومن هفوات هذه النظرية ايضاً انها تعطي مبرراً لاستمرار الانحراف، فالمنحرف يجد عذراً في سلوكه، وذلك عن طريق ارجاع اسباب انحرافه الى النظام الاجتماعي. فهو لا يقيم لدفاعه الذاتي نحو ارتكاب الجريمة وزناً . وهذا يتنافى مع الاصول العامة للتجريم الذي يأخذ الدافع الذاتي والنية المسبقة بنظر الاعتبار .

والخلاصة ، ان النظريات الاجتماعية الوضعية الاربع المذكورة آنفاً تفشل في تفسير ظاهرة الانحراف والتجريم بالصورة الشاملة المستوعبة لكل مفردات الواقع الاجتماعي . فهذه النظريات منفصلة لاتستطيع تفسير حنايات خطيرة كالمقامرة، وانحراف الاحداث، وتجارة المخدرات، والجرائم الاخلاقية، وسلب حقوق الفقراء والمظلومين . وكل نظرية من هذه النظريات تنظر للجريمة من زاوية معينة وبشكل تجزيي محدود ولا تنهض بمستوى النظرة الكلية للمشكلة الانحرافية بحيث تستوعب كل مفردات الاجرام الفردي والجماعي وتشكيلاته في المجتمع الانساني.

أقول: لقد لاحظنا كمال النظرية الاسلامية في علاج الانحراف الاجتماعي، وضعف النظريات الوضعية في وضع السبل الكفيلة بمكافحة الشر والفساد في المجتمع الانساني.

«الجريمة» في المجتمع الوضعي

وبطبيعة الحال ، فان النظرية الوضعية تعتقد بان الجريمة — وهي مخالفة قانونية او انتهاك حرمة يقوم بها الفرد — يجب ان تخضع لمتغيرين عمليين حتى ينطبق عليها مفهوم الانحراف :

الاول : ان يكون العمل الجرمي عملاً يربك النظام الاجتماعي .

الثاني : ان تفشل السيطرة على الجريمة باستخدام اسلوب المقاطعة الاجتماعية ضد المنحرف . بمعنى آخر، انه اذا كان حجم الانحراف اكبر من حجم المقاطعة الاجتماعية المجردة ، اصبح ذلك الانحراف عملاً جرمياً يستدعي تدخل القانون والدولة لحماية المبنى عليه ضد الجاني .

واذا ثبتت الجريمة ، فان العقاب لابد ان يتحقق حيث تتناسب شدته مع درجة عنفها ووحشيتها . وعلى ضوء درجة عنف الانحراف وتأثيره على الافراد في النظام الاجتماعي ، تقسم النظرية الاجتماعية الجنائيات الى اربعة اقسام وهي : جرائم العنف ، وجرائم بدون ضحايا ، وجرائم الممتلكات ، وجرائم الطبقة العليا المسيطرة على النظام الاجتماعي .

وتختلف الجرائم في النظام الوضعي من اقليم لآخر ، الا ان القاسم المشترك والقدر المتعين فيها هو ان الانحراف مرآة لطموحات الطبقة العليا ونتيجة طبيعية لانعدام العدالة الاجتماعية . ففي نظام التمييز العنصري

في جنوب افريقيا مثالا يعتبر القانون — الى وقت قريب — انضمام الطالب ذو البشرة السوداء الى جامعة خاصة بالطلبة البيض جريمة تستحق العقاب . وفي بريطانيا يعتبر انتقاد رئيس الدولة الرمزي (الملك او الملكة) جريمة جنائية، بينما لا يعتبر ذلك في الولايات المتحدة، مع ان كلا الدولتين تؤمنان بالنظرية الرأسمالية والديمقراطية السياسية. وتدخل الشركات الرأسمالية ، من الناحية القانونية ، بشؤون النظام السياسي في امريكا عن طريق لجان المنفعة التجارية. بينما يعتبر ذلك جرماً في بلدان أخرى .

والاصل الذي تقوم عليه النظرية الاجتماعية الوضعية، والرأسمالية بالخصوص، هو ان الجريمة ترتبط بالنظام الاجتماعي الطبقي⁴ . فأصل الانحراف، بزعمها، هو الفقر. ومصدر الجناية هو الطبقة الفقيرة الواطئة اجتماعياً، وعليه يترتب انزال العقوبات الرادعة بحق المنحرفين (من الطبقات الفقيرة). ولكن ارتباط الفقر بالجريمة ، ينبغي ان لا يقلل من خطورة الانحرافات التي تمارسها الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، وتحاول سترها بالوسائل القانونية. وهذا الاسلوب في تفسير الحقائق هو الذي اعطى نظرية الصراع الاجتماعي زخماً وقوة في ادعائها الزاعم بان القانون انما وضع اصلاً لخدمة الطبقة الرأسمالية .

جرائم العنف:

وهي جرائم القتل والجرح والغصب والسطو التي تقع غالباً بين الطبقات الفقيرة في المجتمع الصناعي. ويرجع السبب في انتشار الجريمة بين الطبقات الفقيرة الى التفاوت الطبقي في النظام الرأسمالي، فاغلبية هؤلاء الافراد ينشأون ضمن عوائل ممزقة ، مدمنة على الكحول، تنتشر بينها الامية والبطالة. فلا تحمل الحياة لهم اية قيمة اجتماعية او سياسية ، فاذا فقد المرء حياته فلا يخسر الا الفقر والحرمان ، وكأني بلسانه يقول مرحباً بالموت ، فتراب الحرية اشرف لي من هواء الظلم والاستعباد.

جرائم ضد الممتلكات:

وهي الجنايات التي تنتهك حرمة ملكية الافراد للاشياء. ومنها: السرقة، وادعاء ملكية الاشياء دون سند. ومنها : ارتكاب عمل يؤدي الى تلف تلك الممتلكات كالحريق المتعمد للاملاك بنية الحصول على

⁴ الطبقة، الولاية، والجناية. - ريتشارد كويني. لونكمان، 1980.

تعويض. ومنها: استخدام الممتلكات بصورة تنافي مصلحة المالك. وعلة ارتكاب تلك الجرائم - على الاغلب - الحاجة الانسانية التي لم يشبعها المجتمع. والفقر عامل رئيسي في انتشار هذا اللون من الجنايات ، لان انعدام العدالة يدفع الافراد الى البحث عن مصادر للعيش قد لا تتسجم مع العرف القانوني للمجتمع الصناعي.

جرائم بدون ضحايا:

وينظر مناصرو النظرية الوضعية الى جرائم المقامرة والبغاء والانحراف الخلقي على انها جرائم لا تنتج ضحايا فالمقامر لا يضر الا نفسه اذا خسر ، والمرأة التي تمتهن الفاحشة لا تخسر الا سمعتها ، والشاذ خلقياً يشذ عن المجرى الاجتماعي العام فحسب . وكل هؤلاء لا يضررون المجتمع كنظام ، بل يضررون انفسهم على الصعيد الشخصي ، ولذلك فان جرائمهم تعتبر في العرف الاجتماعي جرائم بدون ضحايا . وبعد ان تنكر النظرية الوضعية لخطورة تلك الجرائم ، تعود وتعترف بمشقة السيطرة على هذا اللون من الانحراف . لان الجريمة هنا ليست نزاعاً بين متخاصمين ، ولا دعوى مقامة من قبل مدعي ضد مدعى عليه . فالمقامر الخاسر لا يستطيع ان يقيم دعوى قضائية ضد المقامر الراجح ، لانهما سلكا هذا السلوك بملء ارادتهما . والمرأة الفاحش لا تستطيع اقامة دعوى قضائية ضد زبائنها ، لانها اختارت لنفسها ان ترتزق من هذا السبيل ، والشاذ خلقياً سلك هذا المسلك لاشباع انحرافه وشذوذه . وحتى التفكير باعتبار هذه الاعمال جرائم ، له من يعارضه في المجتمع الوضعي لسببين، الاول: ان هذه الممارسات جميعاً لو اعتبرت جرائم يعاقب عليها القانون، لاستدعى ذلك ايجاد قوة كبيرة من جهاز الشرطة، واستلزم التهيؤ لبناء سجون واسعة لاعتقال كل فرد يمارس تلك الاعمال. وهذا امر مستحيل من زاوية النظرة الاقتصادية الرأسمالية ، لان المجتمع الوضعي الرأسمالي مبني على اساس المنفعة التجارية، والعقوبة الاخلاقية لا تدر ربحاً ولا تجلب رزقاً . والثاني: لو افترضنا ان تلك الاعمال اعتبرت جرماً فان سلب شرعيتها سيدفع الافراد الى ممارستها بشكل سري ولكن بكلفة اجتماعية باهضة . ومع ان بعض الانظمة الوضعية تحرم القمار والبغاء وتحصره في اماكن خاصة الا ان اصل الفكرة العلمانية تنادي بعدم معاقبة الافراد الذين يرتكبون هذه الجرائم بدعوى انها جرائم بدون ضحايا .

جنايات النخبة:

وهي جنايات يرتكبها افراد النخبة السياسية ويفلتون من العقوبات المترتبة على ممارستها ، امثال: عدم العدالة في فرض الاسعار، والتحايل في دفع الضرائب ونحوها. وترتكب تلك المخالفات تحت مظلة النشاط التجاري ، فتستطيع النخبة لوي عنق القانون لمصلحتها الذاتية. والقانون الوضعي لا يدين الافراد، الذين يرتكبون تلك المخالفات، بصفتهم الشخصية ، بل يدين الشركات والمصانع بصفتهم المؤسسية. بمعنى ان اقصى ما يستطيع ان يفعله القانون في النظام الوضعي الرأسمالي تجاه الشركات المدانة في ارتكاب مخالفات هو فرض غرامات مالية معينة عليها وقت التجريم ، او غلقها كعقوبة قصوى . بينما لا يمس القانون مالكيها بأي اذى. ولو تم تجريم تلك المصالح التجارية فهي لا تُجبر على المثول امام المحاكم الجنائية بل تمثل امام هيئات خاصة يشكلها النظام السياسي. وبمعنى آخر ان تلك المؤسسات التي مارست انحرافاً لا تحاكم بنفس القسوة التي يحاكم بها الافراد من الطبقات الضعيفة.

وهذا اللون من الانحراف يكلف النظام الاجتماعي اموالاً تقدر بحوالي عشرين ضعف الاموال المسروقة جراء جرائم العنف وجرائم الملكية⁵، وعلى ضوء ذلك نستنتج بان النخبة في النظام الوضعي تسرق عشرين مرة اكثر مما يسرق اللصوص الفقراء. وفي اغلب الاحيان لا يعاقب القانون النخبة كما يعاقب اللصوص من الطبقة الفقيرة.

تعريف «المجرم» في النظام الوضعي

ويلعب المركز الاجتماعي في النظام الوضعي دوراً اساسياً في تحديد عقوبة المنحرف. فاذا ثبتت الجناية ضد الجاني من النخبة الرأسمالية، فان مركزه الاجتماعي ونشاطه السياسي وعلاقاته الشخصية، تلعب دوراً رئيسياً في تحديد العقوبة الصادرة بحقه، بحيث تستطيع جميع تلك العوامل توظيف القانون لصالح الجاني⁶. فالقوانين الرأسمالية المتمثلة بتعليق العقوبة، وبدائل العلاج وخدمة الادارة المحلية، والكفالة المالية، انما وضعت اساساً لمعالجة الجنايات التي يرتكبها الجناة من افراد النخبة.

⁵ انحرافات الطبقة العليا - سامون ديفيد وستانلي ايتزن. البن وبيكون 1986.

⁶ الانحراف التجاري - ديفيد ايرمان وريتشارد لوندمان. هولت، راينهارت، ونستن 1982.

وتأثير النخبة على المؤسسة السياسية جعل العقوبة الجنائية والمدنية رهناً بيد محامي الدفاع، والنائب العام، وهيئة المحلفين. بمعنى ان القضية الحقوقية خرجت من يد المدعي والمدعى عليه والقاضي، ودخلت في مناورات محامي الدفاع والنائب العام، حيث يصبح المال والدرجة السياسية والمنزلة الاجتماعية محط انظار القضاء، خلافاً لما تستدعيه العدالة القضائية من تجرد وحياد مطلق تجاه القضايا الجنائية. ويزعم الحقوقيون الوضعيون ان السبب في ليونة العقوبة الصادرة بحق الجناة من النخبة، هو ان الجاني يعاني خلال فترة محاكمته من تأثير العقوبة المعنوية بحقه وهي المتمثلة بالأساءة الى منزلته الاجتماعية، وهي بحد ذاتها عقوبة رادعة. اما الفقير المنحرف فهو يستحق عقوبة جسدية اشد، لانه لم يخسر موقعه الاجتماعي المفقود اصلاً خلال ادوار المحاكمة.

نظام العقوبات في المؤسسة الوضعية

ولا شك ان اسلوب العقوبات في النظام القضائي يهدف الى اصلاح المنحرفين، وارجاعهم الى الابحار والانسياب في حركة المجرى الاجتماعي العام، وتعليمهم احترام القانون الذي وضعه لهم العقلاء في النظام الاجتماعي لحماية الناس من آثار الانحراف .

وعلى ضوء ذلك فان للنظام الاجتماعي ومؤسساته، الحق في اتخاذ مختلف التدابير لعلاج الانحراف وتعديل سلوك المنحرفين. ولمعالجة الانحراف، حسب الفكرة الرأسمالية، فان الدولة ونظامها القانوني ينبغي ان تلحظ الامور التالية:

اولاً: فرض القيود على حرية المنحرف عن طريق السجن، او العلاج الطبي، او خدمة مؤسسات الادارة المحلية. ثانياً: تعويض الضحية او من يتعلق بها مالياً.

ثالثاً: التأهيل الاجتماعي للمنحرف وارجاعه الى المجرى الاجتماعي العام عن طريق التربية والتعليم والتدريب المهني، بأمل ابعاده في النهاية عن الانحراف.

رابعاً: ردع الآخرين عن الانحراف، عن طريق تأديب المنحرفين وجعلهم عبرة لمن يعتبر.

وقد تعتقد النظرية الوضعية الرأسمالية ان العقوبات التي تفرضها على المنحرفين اليوم اكثر تحضراً من تلك التي فرضها النظام الاجتماعي قبل ظهور الثورة الصناعية! فقد كان المنحرف يعاقب بالاعدام أو التعذيب

أو النفي. أما اليوم ، فإن النظام القضائي الوضعي يمنح المنحرفين فرصة حقيقية للرجوع الى المنحى العقلائي الذي يقرّه الافراد في المجتمع الكبير . ولكن هذا الزعم تدحضه التجربة العملية التي تعيشها الرأسمالية اليوم . فبعد مائتي سنة من التجربة القضائية الوضعية يواجه المجتمع الغربي اسوأ مشاكله الاجتماعية المتعلقة بنظام العقوبات . فثلاثة ارباع المنحرفين الذين يطلق سراحهم من السجون بعد قضاء مدد عقوباتهم يعتقلون مرة اخرى لارتكابهم جرائم جديدة مشابهة لجرائمهم الاولى⁷ . ويُحتمل ان الربع الاخير من هؤلاء يرتكب جرائم جديدة ولكنه يفلت من العقوبة لسبب من الاسباب⁸ .

وهذا يبين لنا فشل نظام العقوبات الوضعي وفشل نظام السجون بالخصوص. فلو كانت السجون مدارس لتهديب المنحرفين كما يزعم المقننون للنظام القضائي الحديث لما عاد ثلاثة ارباع المنحرفين الى سابق عهدهم من الاجرام ، فاين موقع السجون في عملية اصلاح شخصية المنحرف وتأديبها؟ واين موقع العدالة الاجتماعية في نظام العقوبات ؟ اليس الاولى للمجتمع دراسة منشأ الانحراف لمعالجة اصل المشكلة الجنائية أو الانحرافية؟ أو ليس الاحدى بالنظام سد حاجات الافراد الفقراء واشباعها ، خصوصاً اذا كان الانحراف ناشئاً من عدم اشباع تلك الحاجات ؟ بل كيف يمكن تصديق ادعاءات النظام بان السجن هو اكمل الوسائل القانونية لمعالجة الانحراف الاجتماعي ؟

والواضح ان فشل نظام السجون في تهديب الانحراف، يرجع الى ان السجن اصبح جهاز تخدير لا جهاز تأديب. حيث يواجه السجين خلال قضائه مدة العقوبة نظاماً تنفيذياً يصهر بموجبه المنحرف مع بقية المنحرفين ، ويقطعه عن الاختلاط بافراد المجتمع من ذوي السلوك السليم . وهذا بدوره يشجع المنحرف على الانحراف اكثر مما يشجعه على سلوك منهج الاصلاح والتأهيل.

ولما كانت فكرة السجون، هدفاً ووسيلةً، قد اثبتت فشلها في نظام العقوبات الوضعي، فقد مال القضاء في العقود الاخيرة، الى استحسان فكرة تعليق العقوبة الصادرة بحق الجاني. شرط ان يجد له عملاً يتكسب به، وان لا يرتكب جريمة جديدة خلال فترة تعليق الحكم. وقد قوبلت تلك الفكرة بالتأييد الى درجة

⁷ علم اجتماع الانحراف - ايان تيلر وآخرون. روتيلج وكيكان بول 1973.

⁸ الجريمة، العقاب، الردع - جاك جيبس. السفاير 1975.

ان المنحرفين المعاقبين بتعليق الحكم اليوم، يشكلون خمسة اضعاف عدد المنحرفين المعاقبين بالسجن⁹. وعقوبة التعليق فاشلة ايضاً ، لان الجاني المدان بتعليق العقوبة ، اذا ارتكب جريمة جديدة ، عوقب مرةً أخرى بالسجن ، الذي لاحظنا فشله في تأديب المنحرف وتهذيبه من بداية الامر .

«الجريمة» في نظرية الصراع الاجتماعي

ولا شك ان نظرية الصراع الاجتماعي تؤمن بان الانحراف نتيجة منطقية لصراع المصالح الاجتماعية¹⁰. فالطرف المنتصر في عملية الصراع الاجتماعي يفرض قوانينه وانظمته على الطرف الخاسر ، ويضفي عليها صبغة الزامية فتصبح عندئذ عرفاً قانونياً للنظام الاجتماعي ، وكل ما يخالف ذلك العرف يصبح انحرافاً . بمعنى ان النظام السياسي الحاكم يساعد الاقوياء على حساب الضعفاء ، والحكام على المحكومين ، والاغنياء على الفقراء . ولذلك فان الانحراف في رأي النظرية الماركسية ، سلوك طبيعي هدفه تهديد النظام السياسي القائم ضمن اطار الصراع الاجتماعي . ومثال ذلك ان القانون الذي شرّعه الحقوقيون في بداية نشوء الولايات المتحدة كدولة ، كان يحرم على مواطني البلاد الاصليين من الهنود حق امتلاك الاراضي . فكان تملك الارض من قبل الهنود الاصليين يعتبر ، رسمياً ، انحرافاً وجريمةً يعاقب عليها القانون ، لان الطرف المنتصر في عملية الصراع الاجتماعي في ذلك الوقت كان يمثل المستوطنين البيض . ومثال آخر ان النظام الرأسمالي الغربي أقر نظام الرق في القرن الثامن عشر . وقانون الرق يقر استعباد الاقوياء للمستضعفين على اساس الجنس ولون البشرة، فيحق ضمن ذلك القانون استعباد الجنس الاسود من قبل الجنس الابيض . فكانت حرية العبيد انحرافاً واجراماً بحق النظام الاجتماعي الرأسمالي السائد في القرن التاسع عشر . وفي العشرينيات من القرن العشرين الميلادي كان تشكيل اتحادات العمال المهنية في الولايات المتحدة جريمة يعاقب عليها القانون ، لان النظام كان لا يسمح باجازه التنظيمات العمالية والاضرابات النقابية .

وعلى ضوء ذلك ، ترى نظرية الصراع الاجتماعي ان نشوء الجريمة في المجتمع امر حتمي ، لان القوانين القضائية والسياسية تعكس مصالح الطبقة الغنية القوية المتحكمة بقضايا الفقراء والمستضعفين. وتسرد

⁹ المخالفون الخطرون - مارك مور وآخرون. جامعة هارفارد 1985.

¹⁰ المخطوطات الاقتصادية والسياسية لعام 1844 - كارل ماركس. الناشران الدوليون 1964. وايضاً: علم اجتماع السلوك المنحرف -

كلينارد مارشال وروبرت ماير. هولت، راينهارت، ونستن 1985.

امثلة على ذلك فتقول: ان سرقة مصرف تجاري تترتب عليه عقوبة قاسية بحق السارقين، لان الاموال التي تسرق تعتبر جزءاً من اموال الطبقة الرأسمالية. ولكن سرقة حقوق العمال عن طريق حرمانهم من الضمان الصحي مثلاً يعتبر في نظر النظام الرأسمالي انحرافاً جزئياً يستحق مرتكبه عقوبات مخففة لانه انحراف لا يمس امتيازات الطبقة المتحكمة . ولتوضيح ذلك ، يعرض مناصرو نظرية الصراع المعاصرون ، احصائية نشرت في منتصف الثمانينيات تشير الى ان جرائم التحايل على دفع الضريبة من قبل النخبة الرأسمالية شملت مبلغاً قدره مائتي بليون دولار سنوياً ، ولكن لم يعتقل من هؤلاء الا 1800 فرد فقط ، بينما وصل عدد الافراد الذين اعتقلوا خلال نفس الفترة ، لارتكابهم جرائم اقل درجة وقيمة (تقدر بعشرة بلايين دولار) ، حوالي مليون وربع مليون فرد¹¹ ، فاين العدالة بين الافراد في معاقبة الانحرافات والجرائم المالية ؟ فسرقه مائتي بليون دولار تستدعي اعتقال 1800 فرد ، وسرقه عشرة بلايين دولار تستدعي اعتقال مليون وربع المليون فرد ! والنسبة بين المعتقلين من الطبقتين كما ترى، والمبالغ المسروقة لا تتناسب تناسباً عقلائياً مع ابسط قواعد العدالة الاجتماعية . والخلاصة ان النخبة المتحكمة بعنق النظام تسرق نسبة هائلة من المال المتداول اجتماعياً ولا تعاقب عليها لان سلوكها هذا لا يعد انحرافاً ، اما السرقة التي يقوم بها اللص الفقير فتعتبر جريمة يستحق مرتكبها عقوبة قاسية! والسبب في كل ذلك ان الطبقة القوية هي التي تصمم النظام القضائي وتضع القوانين السياسية . وهي التي تضع التعريف الاجتماعي لفكرة الانحراف .

ولذلك فان الجرائم السياسية كالتنمر على النظام، حسب ادعاء نظرية الصراع، نتائج حتمية لصراع المصالح الاجتماعية ، وامثلة حية على صدق مقولتها بان القوانين الاجتماعية مصممة لخدمة الطبقة الرأسمالية. الا ان طبيعة الصراع تغير الموازين السياسية، فانحراف اليوم ربما يصبح عرف الغد. والمتنمر على النظام في الزمن الحاضر قد يصبح قائداً لنظام جديد ، مستقبلاً . والمخرب اليوم قد يصبح بطلاً قومياً عندما تنتصر قضيته التي ناضل من اجلها .

نقد فكرة «الجريمة» في نظرية الصراع:

ان زعم نظرية الصراع الاجتماعي بان الجريمة نتيجة حتمية لصراع المصالح الاجتماعية لا يمثل الفهم

¹¹ مواجهة الجريمة - البيوت كوري. بانثيون 1986.

الشامل لمفهوم «الجريمة» في النظام الاجتماعي . فليست جرائم المجتمع الانساني بكافة الوانها واشكالها ناتجة من صراع المصالح الاجتماعية . وليست الجرائم التي يشهدها المجتمع الرأسمالي، كليا ناتجة من تحكم الطبقة الرأسمالية. نعم ان مصدر العديد من الجنايات في النظام الرأسمالي، هو ظلم الطبقة الرأسمالية وحشعها ، كما ذكرنا ذلك في مواضع متعددة من هذا الكتاب . ولكن الواقع يشهد بان هناك العديد من الجنايات والجرائم التي يرجع سببها الى دوافع ومناشئ اخرى ، غير الصراع الاجتماعي ، ومنها : الاختلافات العائلية ، والاختلافات العقلية ، والدوافع الشهوية المحضة . ومع اننا لا نقلل من قوة حجة نظرية الصراع الاجتماعي في تحليل اسباب نشوء الجريمة ، الا ان مفهومها عن الانحراف لا ينهض الى مستوى الشمول في فهم نشوء الجريمة في المجتمع الانساني . ولو كانت نظرية الصراع الاجتماعي دقيقة في تحليلها لتمثل لنا اختفاء الجريمة والانحراف من المجتمع الشيوعي اختفاء تاماً . ولكن هذا التحليل يكذبه الواقع العملي ، فمناهضة النظام السياسي في المجتمع الماركسي يعتبر انحرافاً يستحق مرتكبه اقصى العقوبات ، والغضب يعتبر انحرافاً يعاقب عليه القانون . فكيف تفسر نظرية الصراع الاجتماعي وجود هذه الانحرافات في مجتمع يفترض ان يكون نظيفاً من العناصر الرأسمالية ؟

«عقوبة الموت» في النظام الوضعي

وتنفرد الولايات المتحدة من بين الدول الرأسمالية بتطبيق القصاص او عقوبة الموت ضد المنحرفين الذين ادينوا عن طريق المحاكم الجنائية ، بارتكاب جرائم قتل¹² . وفكرة «عقوبة الموت» تتناقض مع فكرة الحرية الشخصية التي نادى بها النظرية الوضعية الغربية. لان الجناية مهما عظمت ، حسب زعمها ، لا تستحق الغاء حياة الجاني من الوجود . و«عقوبة الموت» عقوبة انتقامية وليست ردعية، ويدل على ذلك بزعمها، ان تلك العقوبة النازلة بالمنحرفين لم تردعهم بالكف عن انحرافهم !

ولكن هنا يبرز سؤال مهم ، وهو اذا كانت عقوبة الموت انتقامية ، فلماذا يأخذ بها النظام القضائي الامريكي خلافاً لفكرة الحرية الشخصية والمذهب الفردي ؟ يجب النظام ، بان عقوبة الموت ضرورية ، لان فكرة الحرية الشخصية يجب ان تُرسم لها الحدود وتوضع لها الضوابط، اذا تعلق الامر بالانحراف الاجتماعي.

¹² عقوبة الموت: مناقشة - ارنست هاك وجون كونراد. بلييوم 1983.

ونردُّ عليهم، بان تحديد الحرية في جريمة معينة ، يستلزم تحديدها في بقية الجرائم ايضاً ، كالجرائم الاخلاقية مثلاً .

هنا تتوقف النظرية الرأسمالية عن الرد ، باعتبار ان منهج الفرد الاخلاقي يندرج تحت عنوان الحريات الشخصية ! ويبقى سؤال آخر مطروح دون جواب ايضاً وهو من الذي يحدد ضوابط الانحراف وما يترتب عليه من عقوبة تصل حد الموت ؟ ومن الذي يضع الحدود بين الردع والانتقام ؟ ليس هناك من جواب على ذلك.

ان اقرار النظام القضائي الرأسمالي بشرعية «عقوبة الموت» يناقض ادعاءاته القائلة ، بتخلف عقوبة القصاص في الاسلام عن المنهج الحضاري . فاذا كانت «عقوبة الموت» لا تتماشى مع المنهج الحضاري ، فلماذا ينفذها النظام بحق المنحرفين على ارضه ؟ واذا كانت «عقوبة الموت» افضل الطرق واقصرها، بنظره، لبتر الجريمة، فلماذا لا يقرّ باسبقية الاسلام في تشريعها وتنفيذها ؟

الاضطراب العقلي

ولابد في ادراك ابعاد الانحراف ، من فهم الاضطراب العقلي باعتباره عجزاً في قابلية الفرد على التمييز بين الحقيقة والخيال . فالمضطرب عقلياً ينتهك العرف الاجتماعي من خلال تصرفاته التي يختلط فيها الوهم بالحقيقة ، والسراب بالواقع ، والخوف بالامان ، والافكار المجزئة التي لا يجمعها رابط بالافكار الطبيعية المتصل بعضها بالآخر . ولذلك فان اكثر الاضطرابات العقلية انتشاراً هي الاضطرابات الناشئة عن انفصام شخصية الفرد مع الحقيقة والواقع الخارجي . ويربط علماء الطب هذه الاضطرابات باختلال الهرمونات في الجسم الانساني وما يصاحبه من اضطرابات نفسية وتفاعلات عاطفية تنتهي بالانسان الى فهم الواقع فهماً مغايراً لفهم بقية الافراد¹³ . ومنهم من يعتبر الاضطراب العقلي او الجنون وسيلة ناقصة لدى الفرد للتعامل مع العالم الخارجي، فالمضطربون عقلياً يفشلون في التعامل مع اجواء المجتمع المحيطة بهم ، فيلجأون في النهاية الى التعامل مع انفسهم وندبها على عدم فهم الواقع ، فتراهم يتحدثون معها على مرأى من المألأ ويضحكون ويتبسمون لطرائف لم يلتفت اليها الآخرون ، وهم بذلك يجيدون عن العرف الاجتماعي فيوصمون بالجنون.

¹³ الامراض العقلية: نظرية اجتماعية. توماس شيف. آالدين 1984.

وقد شجع هذا التحليل ، اصحاب الفكر الماركسي على وصم معارضيتهم بالاضطراب العقلي¹⁴ ، فكان يتم ادخالهم المستشفيات بدل السجون ، لان عقوبة السجن تعني اعتراف النظام بجريمة سياسية ارتكبتها المتهم وليست اضطراباً عقلياً . فالذي يلتزم بالافكار الدينية مثلاً يعتبر ، حسب الفكرة الماركسية ، فرداً مضطرباً من الناحية العقلية لان الدين يهدد النظام السياسي . والذي ينتقد فلسفة النظام يعتبر فرداً مضطرباً لانه لم يصل الى درجة هضم الآراء الفلسفية الخاصة التي صممها فلاسفة النظام . والذي يدعو الى حرية التعبير يعتبر فرداً مضطرباً من الناحية العقلية لان حرية التعبير ليست الا شكلاً من اشكال السراب السياسي الخادع !

ولكن الواقع، اجبر دعاة النظام الماركسي للاعتراف بان جميع تلك الحالات الفردية لم تكن اضطراباً عقلياً، بل كانت تهمه وضع الفاظها وصفاتها واعراضها النظام الحاكم. فحرية التعبير في مجتمع آخر غير المجتمع الماركسي مثلاً كانت ولا تزال قضية يدعو لها العقل، وكذلك الالتزام بالعقائد الدينية، فهي قضية شخصية واجتماعية يحترمها النظام والقانون . ولذلك ، فان ربط الاضطراب العقلي بالجرائم السياسية محاولة خادعة ذكية لخدمة النظام السياسي ، وسحق المعارضة واحقاد صوتها .

ولا يهمننا في هذا البحث، ارتباط الجنون بالانحراف ، فهذا امر متفق عليه بين علماء الطب والاجرام . وانما الذي يهمننا هو منشأ الجنون والاضطراب العقلي في النظام الاجتماعي . ولا شك ان الفقر والحاجة الانسانية تعتبران من اهم عوامل نشوء الاضطراب العقلي. فالفقر ليس اثرًا من آثار الحاجة المادية فحسب، بل هو أثرٌ من آثار الحاجة النفسية ايضاً، لانه يمس كرامة الانسان، ويحط من قدره، ويشعره بظلم النظام الاجتماعي. اذن، فالفقر يساهم في رسم شكل الانحراف ويحدد مسيرته .

ولاشك ان من مصلحة النخبة الرأسمالية، وصم الفقراء بالاضطرابات العقلية ، لان في ذلك عزل لهم عن الساحة السياسية ، وبالتالي حرمانهم من الخيرات الاقتصادية التي ينبغي ان ينعم بها افراد المجتمع كلياً بغض النظر عن انتمائهم الطبقي . فالمضطرب عقلياً ، لا يستطيع المساهمة في القيادة السياسية والاجتماعية للمجتمع. وهذا الإبعاد المقصود للفقراء عن الساحة السياسية ، يعطي النخبة الرأسمالية فرصة عظيمة في السيطرة على شؤون النظام الاجتماعي وكسر شوكة المعارضة الحقيقية .

¹⁴ صناعة الجنون - توماس حاج. ديل 1970.